

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

الوقائع المصرية

ملاحق للجرية الرسمية

الثمن ٣ جنيهات

السنة
١٩٠ هـ

الصادر في يوم الخميس ٢٣ ربيع الأول سنة ١٤٣٨
الموافق (٢٢ ديسمبر سنة ٢٠١٦)

العدد ٢٨٨
تابع (أ)



جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية
إعلان رقم ١٤ لسنة ٢٠١٦

بشأن بدء إجراءات تحقيق مكافحة الإغراق ضد الواردات من صنف حديد التسليح (أسيخ ولفائف وقضبان وعيدان) المصدرة من أو ذات منشأ الصين، تركيا وأوكرانيا طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومى من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاتها ، ويشار إليها فيما بعد بـ « اللائحة » .

وافق السيد المهندس وزير التجارة والصناعة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢١ على توصية اللجنة الاستشارية بإعلان بدء التحقيق والنشر بالوقائع المصرية وفقاً لأحكام المادة (١٠) من اللائحة ، وذلك على ضوء النتائج التى توصل إليها جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية ويشار إليه فيما بعد بـ « سلطة التحقيق » .

أولاً - الإجراءات :

تلقت سلطة التحقيق بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٠ شكوى مؤيدة مستندياً من الصناعة المحلية تدعى فيها أن الواردات من صنف حديد التسليح (أسيخ ولفائف وقضبان وعيدان) المصدرة من أو ذات منشأ الصين، تركيا وأوكرانيا ترد بأسعار مغرقة وألحقت ضرراً مادياً بالصناعة المحلية .

قامت سلطة التحقيق بفحص دقة وكفاية البيانات التى وردت بالشكوى المقدمة ،

وبتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٢ تم إخطار سفارة كل من الصين ، تركيا وأوكرانيا فى مصر بقبول الشكوى .

قامت سلطة التحقيق بإعداد تقرير للعرض على اللجنة الاستشارية بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٢

والتي قامت بدورها برفع توصيتها للسيد المهندس الوزير باتخاذ إجراءات بدء التحقيق والنشر بالوقائع المصرية .

ثانياً - الصناعة المحلية :

تمثل الصناعة المحلية غرفة الصناعات المعدنية نيابة عن بعض مصنعى حديد التسليح حيث يمثل إنتاجهم (٥٣٪) من إجمالى الإنتاج المحلى للمنتج المشيل ، ومن ثم توافرت فى الشكوى الشروط المنصوص عليها بالمادة (١٩) من اللائحة التنفيذية .

ثالثاً - المنتج محل التحقيق :

عيدان وقضبان من حديد أو من صلب من الخلائط أو من غير الخلائط مشكولة بالأسطوانات (مدرقلة) بالحرارة فى شكل لفائف أو قضبان (حديد تسليح لأغراض البناء) .

يندرج المنتج محل التحقيق تحت ومن البنود :

7228 ، 7227 ، 7214 ، 7213 من التعريفات الجمركية المنسقة .

رابعاً - الادعاء بالإغراق :

استندت الصناعة المحلية فى ادعائها بالإغراق على مقارنة أسعار تصدير المنتج محل التحقيق المستورد من الصين ، تركيا وأوكرانيا مع أسعار بيعه بالسوق المحلى لهذه الدول عند نفس المستوى التجارى ، وأسفرت هذه المقارنة عن وجود هامش إغراق لا يمكن إغفاله يزيد عن (٢٪) .

خامساً - الادعاء بالضرر :

ادعت الصناعة المحلية أن الواردات المتزايدة من الدول محل التحقيق ترد بأسعار مغرقة

وسببت ضرراً مادياً للصناعة المحلية تمثلت مظاهره فيما يلى :

- وجود فرق سعري كبير بين أسعار الواردات المغرقة وأسعار البيع المحلية .
- منع الأسعار المحلية من الزيادة وعدم القدرة على زيادة الأسعار .
- انخفاض حجم المبيعات المحلية وحصتها السوقية داخل السوق المحلى .
- انخفاض الإنتاج ومعدل استغلال الطاقة الإنتاجية للصناعة المحلية .
- تحول الأرباح إلى خسائر .
- انخفاض الإنتاجية .
- انخفاض الاستثمار .
- انخفاض معدل العائد على الاستثمار .
- انخفاض التدفقات النقدية .
- زيادة المخزون .

سادساً - فترة التحقيق :

فترة التحقيق فى جانب الإغراق من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠
فترة التحقيق فى جانب الضرر هى السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤ ، ٢٠١٤/٢٠١٥ ،
و ٢٠١٥/٢٠١٦

سابعاً - قوائم الأسئلة وجمع المعلومات :

من أجل الحصول على المعلومات الضرورية ، فإن سلطة التحقيق سوف تقوم بإرسال قوائم الأسئلة إلى المنتجين والمصدرين الأجانب المعروفين ، وغير المعروفين من خلال سفاراتهم بالقاهرة .
كما سيتم إرسال قوائم الأسئلة إلى الصناعة المحلية والمستوردين المعروفين للمنتج محل التحقيق .

ويتعين على الأطراف غير المعروفة لسلطة التحقيق من المنتجين والمصدرين الأجانب ومستوردي المنتج محل التحقيق أن يعلنوا عن أنفسهم لسلطة التحقيق للحصول على نسخة من قوائم الأسئلة وذلك فى غضون ٣٠ يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالوقائع المصرية ، حتى يتمكنوا من تقديم ردودهم فى التوقيتات الزمنية المحددة .
كما يتعين على كافة الأطراف تقديم الردود على قوائم الأسئلة لسلطة التحقيق فى غضون ٣٧ يوماً من تاريخ الاستلام .

ثامناً - أسلوب العينة :

وفقاً للمادة (٢٤) من اللائحة ، فإنه يجوز لسلطة التحقيق تطبيق أسلوب العينة سواء فى حالة وجود عدد كبير من الأطراف المعنية أو من أصناف المنتج محل التحقيق .

(أ) استخدام أسلوب العينة بالنسبة للمصدرين / المنتجين الأجانب :

من أجل مساعدة سلطة التحقيق فى تحديد ما إذا كان ضرورياً اللجوء إلى أسلوب العينة ، فإن جميع المنتجين / المصدرين الأجانب أو من يمثلهم من الناحية القانونية مطالبون بالاتصال بسلطة التحقيق وتقديم المعلومات التالية الخاصة بشركتهم أو شركاتهم وذلك خلال ٣٠ يوماً من تاريخ نشر الإعلان بالوقائع المصرية :
الاسم والعنوان والبريد الإلكتروني والهاتف والفاكس واسم الشخص الذى يمكن الاتصال به .

المبيعات بالكمية والقيمة وذلك بالنسبة للمنتج محل التحقيق الذى قامت الشركة المعنية بتصديره إلى مصر خلال الفترة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠
المبيعات بالكمية والقيمة بالنسبة للمنتج محل التحقيق الذى قامت الشركة المعنية ببيعها فى السوق المحلى خلال الفترة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ .
الأنشطة المحددة للشركة فيما يخص إنتاج وبيع المنتج محل التحقيق .
الأسماء والأنشطة المحددة لجميع الشركات المعنية والتي تقوم بالإنتاج والبيع أو أيهما (تصدير وسوق محلى أو أيهما) وذلك بالنسبة للمنتج محل التحقيق .
أى معلومات أخرى ذات صلة والتي من شأنها مساعدة سلطة التحقيق فى عملية اختيار العينة .

وبتقديم كافة البيانات المشار إليها فهذا يعنى موافقة الشركة على إمكانية أن تشملها العينة ، وإذا ما تم اختيار الشركة كجزء من العينة فإن هذا يقتضى ضمناً الرد على قوائم الأسئلة وقبول زيارة التحقق الميدانية ، وإذا ما عبرت الشركة عن عدم رغبتها فى إمكانية أن تشملها العينة فسوف يتم اعتبار ذلك عدم تعاون مع سلطة التحقيق .
للحصول على المعلومات التى تعد ضرورية لاختيار العينة بالنسبة للمصدرين / المنتجين الأجانب ، فإنه يجوز لسلطة التحقيق الاتصال بأى اتحادات معروفة للمصدرين / المنتجين فى الصين ، تركيا وأوكرانيا .

(ب) استخدام أسلوب العينة للمستوردين :

من أجل مساعدة سلطة التحقيق فى تحديد ما إذا كان ضرورياً اللجوء إلى أسلوب العينة ، فإن جميع المستوردين أو من يمثلهم من الناحية القانونية مطالبون بالاتصال بسلطة التحقيق وتقديم المعلومات التالية الخاصة بشركتهم أو شركاتهم وذلك خلال ٣٠ يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالوقائع المصرية :
الاسم والعنوان والبريد الإلكتروني والهاتف والفاكس واسم الشخص الذى يمكن الاتصال به .

إجمالى كمية وقيمة مبيعات الشركة من المنتج محل التحقيق داخل السوق المصرى خلال الفترة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠

إجمالى عدد العاملين خلال الفترة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠
أنشطة الشركة فيما يخص المنتج محل التحقيق .

حجم الواردات بالكمية والقيمة بالجنيه المصرى للمنتج محل التحقيق التى قامت الشركة
باستيرادها لأغراض إعادة البيع داخل السوق المصرى خلال الفترة من ٢٠١٥/٧/١
حتى ٢٠١٦/٦/٣٠

أسماء وأنشطة جميع الشركات المعنية والتى تقوم بالإنتاج والبيع أو أيهما
وذلك بالنسبة للمنتج محل التحقيق .
أى معلومات أخرى ذات صلة والتى من شأنها مساعدة سلطة التحقيق فى عملية
اختيار العينة .

ويتقديم جميع المعلومات المشار إليها فهذا يعنى موافقة الشركة على إمكانية
أن تشملها العينة ، إذا ما تم اختيار الشركة كجزء من العينة فإن هذا سوف يقتضى الرد
على قوائم الأسئلة وقبول زيارة التحقق الميدانية ، وإذا ما عبرت الشركة عن عدم رغبتها
فى إمكانية أن تشملها العينة فسوف يتم اعتبار ذلك عدم تعاون مع سلطة التحقيق .
للحصول على المعلومات التى تعد ضرورية لاختيار العينة بالنسبة للمستوردين ،
فإنه يجوز لسلطة التحقيق الاتصال بأى اتحادات معروفة للمستوردين .

(ج) الاختيار النهائى للعينات :

يتعين على جميع الأطراف المعنية التى ترغب فى تقديم أى معلومات ذات صلة
فيما يخص اختيار العينات أن تقوم بذلك خلال الفترة الزمنية المحددة .
وتقوم سلطة التحقيق بالاختيار النهائى للعينات بعد التشاور مع الأطراف المعنية
التي أبدت استعدادها لأن تشملها العينة .
يجب على الشركات التى تشملها العينة أن ترسل الردود على قوائم الأسئلة
خلال الفترة الزمنية المحددة فى هذا الإعلان كما يجب عليها أن تتعاون مع سلطة التحقيق .

تاسعاً - عقد جلسات الاستماع :

طبقاً لأحكام المادة (٢٥) من اللائحة فإنه يتعين عقد جلسات استماع بمقر سلطة التحقيق لكافة الأطراف المعنية والأطراف الأخرى ذات المصلحة لعرض آرائهم وتقديم حججهم شريطة تقديم طلب كتابى لسلطة التحقيق يتضمن الأسباب المحددة لطلب جلسة الاستماع على أن تعلن الأطراف المعنية والأطراف الأخرى ذات المصلحة عن رغبتها فى عقد هذه الجلسات وذلك فى غضون ٣٠ يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالوقائع المصرية .

عاشراً - زيارات التحقق الميدانية :

طبقاً لأحكام المادة (٢٦) من اللائحة يجوز لسلطة التحقيق القيام بزيارات التحقق للأطراف المعنية فى مقارها للتحقق من دقة المعلومات المقدمة .

حادى عشر - التوقيعات الزمنية :

من أجل الحصول على معلومات عن الفترة الزمنية المحددة لتقديم المعلومات لسلطة التحقيق واستخدام أسلوب العينة وعقد جلسات الاستماع يتم الاسترشاد بالبنود (٧ ، ٨ ، ٩) المذكورة فى هذا الإعلان .

ثانى عشر - عدم التعاون :

فى حالة رفض أى طرف من الأطراف المعنية توفير البيانات الضرورية فى خلال التوقيعات الزمنية المحددة ، أو أعاق التحقيق فإن سلطة التحقيق سوف تصدر تحديدها الأولية والنهائية استناداً إلى أفضل البيانات المتاحة وفقاً لنص المادة (٢٧) والمادة (٣٥) من اللائحة .

ثالث عشر - الملف العام :

تتيح سلطة التحقيق أثناء فترة التحقيق كافة المعلومات غير السرية ذات الصلة التى تقدمها الأطراف المعنية وذلك من خلال الملف العام وتتاح هذه المعلومات لكافة الأطراف المعنية بمقر سلطة التحقيق بالقاهرة وذلك حتى صدور القرار النهائى .

رابع عشر - الإجراءات المؤقتة :

قد تلجأ سلطة التحقيق إلى فرض إجراءات مؤقتة وفقاً لأحكام المادة (٤٤) من اللائحة .

عنوان المراسلة :

وزارة التجارة والصناعة

جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية

أبراج وزارة المالية - البرج السادس - الدور التاسع

ش امتداد رمسيس - مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية .

عناية الأستاذ / إبراهيم السجيني

رئيس جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية .

تليفون : ٢٣٤٢٢٤٧٩ - ٢٠٢ . .

فاكس : ٢٣٤٢٠٧٨٤ - ٢٠٢ . .

بريد إلكترونى : itpd@tas.gov.eg

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / عماد فوزى فرج محمد

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٦

٢٥٣٧٣ / ٢٠١٦ - ٢٦ / ١٢ / ٢٠١٦ - ١٥٠٨